

خطاب الارتباط

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥ م

إلى: مجلس الإدارة /
جمعية المنافع الخيرية
المملكة العربية السعودية

خطاب ارتباط بمراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

السادة الأفاضل،

بناءً على طلبكم، فإننا نحن، شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون سنقوم بمراجعة قائمة المركز المالي، وقائمة الأنشطة، وقائمة صافي الأصول، وقائمة التدفقات النقدية الخاصة بجمعية المنافع الخيرية، والمعدة لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ("IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"). والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB")، والمعتمد في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى المعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ("الهيئة" أو "SOCPA")، والتي يُشار إليها مجتمعة بـ "معايير IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" كما تم اعتمادها في المملكة العربية السعودية".

يسرنا أن نؤكد بموجب هذا الخطاب قبولنا لهذا التكليف وفهمنا لطبيعته.

هدف المراجعة ونطاقها

سيتم تنفيذ المراجعة بهدف إبداء رأي مهني مستقل حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للإطار المحاسبي المعتمد لإعداد التقارير المالية.

تشمل القوائم المالية ما يلي:

- قائمة المركز المالي،
- قائمة الأنشطة،
- قائمة صافي الأصول،
- قائمة التدفقات النقدية،
- الايضاحات المرفقة، والتي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

مسؤوليات المراجع

سنجري المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة (ISAs) المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية، وكذلك تخطيط وتنفيذ المراجعة بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة عن غش واحتيال أو خطأ. أثناء قيامنا بالمراجعة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. وتشمل مسؤولياتنا، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن غش واحتيال أو خطأ. وبناءً على هذه المخاطر، نقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مناسبة والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتكوين أساس رأينا في المراجعة. وتجدر الإشارة إلى أن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش واحتيال يكون أعلى منه في حالة الخطأ الناتج عن خطأ عادي، حيث قد يتضمن غش واحتيال تواطؤاً، أو تزويراً، أو إغفالاً متعمداً، أو تحريفاً، أو تجاوزاً للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف. ولا يُقصد من هذا الفهم إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. ومع ذلك، سنقوم بإبلاغكم كتابياً عن أي نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية نكتشفها أثناء المراجعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، وكفاية الإفصاحات المتعلقة بها في القوائم المالية.

• تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ككيان مستمر، وما إذا كانت هناك، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، حالة عدم يقين جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة المنشأة على الاستمرار. وإذا وجدت مثل هذه الحالة من عدم اليقين الجوهري، فنحن ملزمون بالإشارة في تقرير المراجع إلى الإفصاحات المتعلقة بذلك في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف المنشأة عن الاستمرار ككيان مستمر.

• تقييم العرض العام، وهيكل، ومضمون القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، والتأكد مما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضًا عادلًا.

طوال فترة المراجعة، نحن ملزمون بالحفاظ على استقلاليتنا والالتزام بجميع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة. ونظرًا للقيود الجوهرية في عملية المراجعة والرقابة الداخلية، يظل هناك خطر لا يمكن تجنبه بأن بعض الأخطاء الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، على الرغم من أن المراجعة قد تم تخطيطها وتنفيذها بشكل صحيح وفقًا للمعايير المعمول بها في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة

ستجرى المراجعة على أساس أن الإدارة، وعند الاقتضاء بأن الأطراف المسؤولة عن الحوكمة، يقرون ويفهمون أنهم يتحملون المسؤولية في:

- أ. تحديد الغرض الذي تُعد من أجله القوائم المالية، وتحديد ما إذا كان إطار إعداد التقارير المالية مقبولًا بالنظر إلى طبيعة المنشأة، وهدف القوائم المالية وأي متطلبات قانونية أو تنظيمية ذات صلة.
- ب. إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة عند الاقتضاء، وفقًا لإطار إعداد التقارير المالية. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، ضمان أن العرض والإفصاح في القوائم المالية يتماشى مع أساس المحاسبة المستخدم، وأن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية تصف بشكل مناسب إطار إعداد التقارير المالية وأي تفسيرات جوهرية لهذا الإطار.
- ج. اتخاذ الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن غش واحتيال أو خطأ.
- د. تزويدنا بـ:

(١) الوصول الكامل إلى المعلومات التي تدرك الإدارة أهميتها فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات، والوثائق، وغيرها من الأمور؛

(٢) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة؛

(٣) الوصول غير المقيد إلى الأشخاص داخل المنشأة الذي نقرر ضرورة الحصول منهم على أدلة المراجعة.

هـ. تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ككيان مستمر، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو لا توجد لديها بدائل واقعية سوى ذلك.

كجزء من عملية المراجعة، سنطلب من الإدارة، وعند الاقتضاء الأطراف المسؤولة عن الحوكمة، تأكيدًا كتابيًا بشأن التصريحات المقدمة لنا فيما يتعلق بعملية المراجعة.

من المهم أن نفهم أن القوائم المالية المعدة باستخدام مبادئ محاسبية تختلف عن إطار إعداد التقارير المالية قد لا تتوافق أو تلي متطلبات التشريعات الخاصة بتأسيس المنشأة أو التشريعات التنظيمية الأخرى. في هذه الحالة، ينبغي على مجلس الإدارة النظر في الآثار المالية أو غيرها المترتبة على عدم الامتثال، وقد يرغب في الحصول على استشارة قانونية.

وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة (ISAs)، نحن ملزمون بالتواصل مع الأطراف المسؤولة عن الحوكمة بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بعملية مراجعتنا، بما في ذلك نطاق المراجعة المخطط له وتوقيتها، والنتائج الهامة للمراجعة، وأي نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من الإدارة تزويدنا بإمكانية وصول كاملة وغير محدودة إلى جميع السجلات المالية، والوثائق، والمعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى أي معلومات إضافية قد نطلبها أثناء المراجعة. كما يجب عليهم ضمان تمكيننا من الوصول غير المقيد إلى موظفي المنشأة الضروريين للحصول على أدلة المراجعة. وعند انتهاء المراجعة، يُتوقع من الإدارة تقديم تأكيدات كتابية تمثل الأمور المحددة المطلوبة بموجب المعايير الدولية للمراجعة (ISAs).

يتعين على المنشأة تنفيذ سياسات تحافظ على استقلالية شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها. وتوافق الإدارة على عدم تكليف الشركة بخدمات غير المراجعة دون الحصول على موافقة مسبقة. كما ستقوم الشركة بتوفير وتحديث هيكلها التنظيمي ومعلومات الأوراق المالية الخاصة بها. ويجب أن تتم الموافقة المسبقة على أي مناقشات توظيف مع موظفين سابقين أو حاليين في المكتب لشغل مناصب رئيسية. ولن تؤثر أي تعيينات من هذا النوع على استقلالية الشركة. وتظل هذه البنود ملزمة طوال فترة التكليف وحتى بعد إنهائه.

عند الانتهاء من المراجعة، سنصدر تقريراً كتابياً يتضمن رأينا حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به.

وإذا نشأت ظروف أو أحداث تمنعنا من إكمال المراجعة أو تكوين رأي، قد نرفض إصدار التقرير، وفي هذه الحالة سنقوم بإبلاغ الإدارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة بالأسباب.

السرية واستخدام التقارير

تعد أوراق العمل الخاصة بنا ملكية سرية لشركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون، وسيتم الاحتفاظ بها وفقاً لمعايير المهنة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين (SOCPA). لن يتم مشاركة هذه الأوراق مع أطراف ثالثة دون موافقتكم الخطية، إلا إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون أو الجهات التنظيمية المختصة.

يُقصد من تقرير المراجعة أن يُستخدم فقط للأغراض التي صدرت من أجلها، والتقرير المصدر لأغراض خاصة لا يجوز نشره أو نسخه دون موافقتنا الخطية المسبقة. كما أن استخدام تقريرنا في الوثائق العامة، أو المواقع الإلكترونية، أو اتصالات المستثمرين، أو الإفصاحات التنظيمية يتطلب مراجعتنا وموافقتنا المسبقة.

تحديد المسؤولية

تُقر المنشأة بأن شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون قد تستعين بجهات أو أفراد آخرين، بما في ذلك جهات خارج المملكة العربية السعودية، لدعم تقديم الخدمات. ووفقاً لما يسمح به القانون والمعايير المهنية المعمول بها، توافق المنشأة على أن حق الرجوع سيكون مقتصرًا على شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون فقط فيما يتعلق بأي مسائل تنشأ بموجب هذا التكليف.

وتقتصر مسؤوليتنا الكاملة والنهائية، أيًا كانت طبيعتها أو سببها، تعاقدية كانت أو قصيرية أو غير ذلك، والمتعلقة بالخدمات المقدمة بموجب هذا الاتفاق، على مقدار الأتعاب المدفوعة فعلياً مقابل تلك الخدمات فقط. ولا نتحمل أي مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار غير مباشرة أو تبعية أو طارئة أو فقدان للأرباح أو البيانات أو السمعة أو الفرص، ويُعتبر هذا القيد على المسؤولية سارياً في جميع الأحوال والظروف، بما في ذلك حالات الإهمال الجسيم أو سوء التصرف أو أي سبب آخر، دون استثناء.

ولا نتحمل أي مسؤولية عن الخسائر غير المباشرة أو التبعية أو المطالبات من أطراف ثالثة. وتظل هذه الفقرة سارية المفعول حتى بعد انتهاء هذا التكليف.

أمور أخرى

- لا يتحمل أي طرف من أطراف الاتفاقية أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن عدم الوفاء بالتزاماتنا بموجب هذا التعاقد، أو التأخير في الوفاء بها، إذا كان هذا الإخفاق أو التأخير ناتجاً عن أسباب خارجة عن السيطرة المعقولة للطرف الذي لم ينفذ التزاماته (القوة القاهرة).
- جميع أوراق العمل الخاصة بالمراجعة التي يتم إعدادها خلال مدة التكليف تُعد ملكية حصرياً وسرية لشركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون، وتُعامل باعتبارها معلومات مملوكة وخاصة. يشمل ذلك جميع المواد - سواء كانت ورقية أو إلكترونية - التي تم إنشاؤها أو الحصول عليها فيما يتعلق بالمراجعة، مثل سجلات الإجراءات، وأدلة المراجعة، والملاحظات أو التعليقات التي يدونها فريق المراجعة. وتعكس هذه الوثائق المناقشات الداخلية ولا تُعد استنتاجات رسمية. ولا يجوز إتاحة الوصول إليها أو نسخها إلا وفقاً لتقدير شركة الرويس وشركاؤه المطلق، وبما يتوافق مع القوانين والمعايير المهنية المعمول بها، ودون أن يترتب على ذلك أي مسؤولية إضافية من جانبنا.
- تقرر إدارة المنشأة وتوافق على أن تقوم شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون بمشاركة المعلومات ذات الصلة مع الجهات أو مقدمي الخدمات المعتمدين سواء داخل المملكة أو خارجها، لأغراض المراجعة أو الأغراض الإدارية فقط. وسيكون جميع هؤلاء الأطراف ملتزمين باتفاقيات سرية وحماية بيانات تعادل تلك الواردة في هذا التكليف، وبما يتوافق بالكامل مع الأنظمة السعودية المعمول بها، بما في ذلك اللوائح ذات الصلة. وسيقتصر الوصول إلى هذه المعلومات على الأشخاص الذين تتطلب طبيعة عملهم ذلك فقط. وتبقى شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون مسؤولة عن ضمان الامتثال ومعالجة أي خرق يتم بهذا الشأن. ويظل هذا الإقرار سارياً طوال مدة التكليف وحتى بعد انتهائه.
- يبدأ سريان هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ التعيين ويستمر إلى حين إعادة التعيين أو إنهائه أو تقديم الاستقالة. ويجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاق بموجب إشعار خطي قبل ٣٠ يوماً. وتلتزم المنشأة بسداد أتعاب الخدمات المقدمة حتى تاريخ الإنهاء.
- إن هذا الخطاب يمثل كامل الاتفاقية بين الطرفين وتظل سارية بعد إنهاء التكليف؛ كما أن أي بند باطل لا يؤثر على صلاحية البنود الأخرى المتبقية.

- تخضع شروط العمل هذه وخطاب الارتباط المتعلق بها وتفسر طبقاً للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية. وتخضع أي نزاعات تنشأ عنها للاختصاص القضائي الحصري للمحاكم المختصة في المملكة.

الأتعاب المهنية وترتيبات الفوترة

تستند أتعابنا لهذا التكليف إلى الوقت المقدر الذي سيحتاجه فريقنا المحترف وتعقيد التكليف. الأتعاب المتفق عليها هي:

الوصف	المبلغ (ريال سعودي)
مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	٦,٠٠٠ ريال
ضريبة القيمة المضافة ١٥٪	٩٠٠ ريال
الإجمالي الأتعاب	٦,٩٠٠ ريال

شروط الدفع:

- ٥٠٪ تُدفع عند توقيع هذا الخطاب؛
- ٢٥٪ تُدفع عند بدء العمل الميداني؛
- ٢٥٪ تُدفع قبل تقديم النسخة النهائية من التقرير.
- تطبق ضريبة القيمة المضافة بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، وتُدفع بالإضافة إلى الأتعاب المذكورة أعلاه إذا لم تكن مضمّة بشكل صريح.
- يتم الدفع بشيك باسم "شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون"، أو عن طريق تحويل بنكي إلى حسابنا في مصرف الرياض، فرع المحمدية، رقم الآيبان: (SA7220000002420899999940)، أو إلى حسابنا في مصرف الراجحي - رقم الآيبان: (SA1180000355608010297647).
- أي خدمات إضافية خارج نطاق التكليف أو إجراءات إضافية يُطلب تنفيذها سيتم إصدار فاتورة منفصلة عنها، وسيتم مناقشتها مسبقاً مع فريقكم.
- جميع الفواتير تكون مستحقة السداد فور استلامها من قبلكم خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الفاتورة.
- سوف نخطركم فوراً بأي ظروف قد نواجهها قد تؤثر بشكل كبير على تقديرنا. وسيتم إصدار فواتير منفصلة مقابل أي خدمات إضافية تُقدم خارج نطاق الخدمات الموضحة في هذا الخطاب

القبول والتأكيد

وفي حالة موافقتكم على ما جاء بعالية نأمل التكرم بالتوقيع على نسخة منه وختمها وإعادة نسخة لنا حيث يعد ذلك بمثابة عقد ارتباط على طبيعة عملية المراجعة. نتطلع إلى العمل مع فريقكم وتقديم مراجعة مالية عالية الجودة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الطرف الثاني

جمعية المنافع الخيرية
يمثلها/ **محمد بن الغري**
الصفة: **رئيس المجلس**
التوقيع:

الطرف الاول

شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون
يمثلها/ **عبد الرحمن عبدالله الرويس**
الصفة: **الشريك ترخيص رقم (٨٨٣)**
التوقيع:

